المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

15/11/2013

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

بالملتقى الجهوي الثاني للسينما وحقوق الانسان بالقنيطرة
أفلام تعالج آثار الاعتقال و السجن على المعتقلين وأهاليهم..

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة التي يرأسها الأستاذ عبد القادر أزريع والنادي السنيمائي بالقنيطرة الذي يرأسه الأستاذ آيت عمر المختار الملتقى الجهوي الثاني في السينما و حقوق الإنسان، السينما وتجربة الاعتقال من 12 الى 16 نونبر الجاري بقاعة العروض التابعة لبلدية مدينة القنيطرة تحت شعار «الفن السابع في خدمة قضايا حقوق الإنسان»، وذلك وعيا من اللجنة المنظمة كما جاء في كلمتها الإفتتاحية بان اعتمادها على السينما كدعامة لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان يجد سنده في كون المعارك الديموقراطية و الحقوقية الكبرى كانت دائما في الارتباط العضوي بالمسارح ودور السينما والرسم والغناء وغيرها مما يجعل الإنفتاح على كافة الاجناس السبعة النبيلة من الفنون ضرورة مفروضة بالعمل اليومي في مجال حقوق الإنسان.

وقد وقع الإختيار خلال هذه الدورة الثانية على أفلام تعالج آثار الاعتقال و السجن على المعتقلين وأهاليهم. وعرف اليوم الأول، 12 نونبر، عرض فيلم «العيش في تازمامارت» وهو فيلم من الصنف الوثائقي مدته 72 دقيقة للمخرج الشاب دافي زلبرفان ، الذي كان حاضرا، وألقى كلمة قبل العرض، صرح فيها أنه لم يكن يتجاوز 18 سنة حين بدأ يفكر في إخراج هذا الفيلم الذي تمكن منه سنة 2005 . وقد حضر، أيضا، عدد من قدماء معتقلي تزمامارت سواء الموجودين بالفيلم أو زملائهم الذين عانوا بجنبهم فترات الاعتقال، والذين لم يلتق بهم المخرج منذ إنجاز الفيلم، بل منهم من لم يسبق له مشاهدته، وبالتالي ستكون هذه فرصة لإستعادة التاريخ. العرض الثاني فيلم «شتي يا دني» من الصنف الروائي. مدته 98 دقيقة. للمخرج اللبناني بهيج حجيج أنجزه سنة 2010 وهو فيلم حصد جوائز في عدة ملتقيات دولية. العرض الثالث فيلم «برلين في المانيا» للمخرج هانس ستوهر مدته 98 دقيقة، وهو من الصنف الروائي. العرض الرابع فيلم«الأستاذ» للمخرج التونسي محمود بن محمود، وهو فيلم من الصنف الروائي مدته 92 دقيقة أنجز سنة 2012 . العرض الخامس ثلاثة أفلام وهي «هم الكلاب» للمخرج المغربي الشاب هشام العسري مدته 86 دقيقة أنجز سنة 2013، وهذا أول عرض للفيلم بالمغرب بعد العروض التي احتضنتها أوروبا كمهرجان كان في دورة هذا الموسم و في قرطبة بإسبانيا، حيث حصل على الجائزة الكبرى إضافة الى برمجته في عدة مهرجانات دولية، وسيتم عرضه بالقنيطرة قبل مهرجان مراكش الدولي الذي سيعرض فيه في فقرة نبضة قلب، بعده فيلم«أحرار في سجن غزة» من الصنف الوثائقي للمخرج البلجيكي كريس دين هوند مدته 25 دقيقة أنجز سنة 2012 ويسلط تقريرا عن سجناء فلسطين، ثم في الأخير فيلم «1995» للمخرج المصري خالد يوسف، وهو من الصنف الروائي مدته 26 دقيقة، يوضح فيه تجربة السينمائي المصري المناضل رمسيس باسل الذي ينتمي لعائلة ملتزمة فكريا باليسار المصري، وإضافة لهذه العروض عرف الملتقى عدة ندوات منها ندوة يومه الجمعة 15 نونبر ابتداء من الساعة الثالثة و النصف بعد الزوال حول الإعتقال و السجن في السينما تحتضنها قاعة غرفة التجارة والصناعة والخدمات بالقنيطرة ويوم غد السبت 16 نونبر بنفس القاعة دائما على الساعة الثالثة و النصف لقاء مفتوح حول تجربة الإعتقال السياسي مع الطبيب الكاتب والروائي المصري شريف حتاتة ذو الأكثر من عشرين مؤلفا تتوزع بين الرواية و السياسة والسيرة الذاتية من بينها العين ذات الجفن المعدني سنة 1973 وأخر إصداراته سنة 2013 الذي صادف 90 سنة من عمره و 50 سنة من الكتابة رقصة أخيرة قبل الموت، ورواية الشبكة وهي رائعته التي حولتها زوجته الحالية الكاتبة و الناقدة السينمائية أمل الجمل التي تحضر رفقته الملتقى الى سيناريو في انتظار إخراجه من طرف الفنان نور شريف.

وبالموازاة مع كل هذه الأنشطة عرفت وتعرف المدن المجاورة للقنيطرة سيدي قاسم، سيدي سليمان، ومشرع بلقصيري عدة أنشطة موازية وذلك في إطار التعاون مع الاندية والجمعيات السينمائية.

وفي الأخير لابد من الإشارة الى العراقيل التي صاحبت هذا الملتقى بدءا بمنع إدراج فيلم «الطريق الى كابول» ضمن برنامج الملتقى رغم موافقة مخرجه، حيث أن اللجنة المنظمة كانت تود عرضه داخل بعض سجون المدن المجاورة للقنيطرة إلا أن المندوبية العامة لادارة السجون وإعادة الإدماج كان لها رأي مخالف بحجة أن الفيلم لا يصلح للسجناء، علما أنه كوميدي ولا يكتسي أية صبغة سياسية أو تحريضية، وكانت آخر العراقيل هي منع إدارة الملتقى من استغلال قاعة العرض ببلدية القنيطرة يوم الأربعاء 13 نونبر تحت طائلة احتضانها لدورة نونبر للمجلس البلدي، وذلك رغم علم وإخبار مسؤولي المجلس البلدي مسبقا بهذا الملتقى الذي غابوا عن افتتاحه والذي حضرته عدة فعاليات محلية جهوية وطنية و دولية رغم موافقته المبدئية لإستغلال القاعة من 12 الى 16 نونبر، وقد خلف موقف المجلس البلدي الذي كان بامكانه استغلال احدى القاعات المتعددة المنتشرة بالبلدية لعقد دورته، عدة احتجاجات من طرف الحضور الذين لم يستسيغوا هذا الوضع خاصة أمام زوار القنيطرة أما ساكنتها فقد تعودت على مثل هذا السلوك من مجلس تميز بمحاربة الثقافة و الرياضة خاصة و جمعيات المجتمع المدني عامة.

عمر شباخ

المغرب يفتح نافذة كبيرة لمراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجزائر

آخر تحديث : الخميس 14 نونبر 2013

بحصوله على 163 صوتا في انتخابات تجديد المقاعد 14 في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف، يكون المغرب قد لجم الأصوات النشاز التي ما فتئت تصطاد في الماء العكر من أجل إظهار أن لا شيء تحقق في هذا البلد. وهي أغلبية ساحقة ومريحة ومعبرة : ساحقة لكون أن المغرب كان يكفيه الحصول فقط على 92 صوتا. مريحة بالنظر إلى أن أغلب الأصوات التي حاز عليها المغرب كانت إفريقية خالصة. معبرة لأنها جاءت في وقت بذل فيه خصوم المغرب وشحذوا سكاكينهم وكل ما يملكون من أسلحة من أجل عرقلة تبوأ المكانة التي يستحقها في هذا النادي الحقوقي الأممي، ليسقط في أيديهم من طرف أصوات تعبر عن مشاغل وهموم القارة السمراء، لتتأكد الآن سخافة تمثيليات انتهاك حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية للمملكة التي تم كتابة سيناريوهاتها، وإعداد المونتاج الخاص بها وإخراجها في مختبرات أجهزة الاستخبارات بالجزائر، ويقوم بعرضها قاصرون وشباب ونساء وأطفال في بعض شوارع العيون والسمارة وغيرها من المدن المغربية في جهة الصحراء، مقابل مبلغ مالي محدد لكل عملية. 163 صوتا معناه إسقاط قناع الزيف والتضليل والبهتان التي ظلت الأبواق، المشتراة من طرف النظام الجزائري، تنفخ لإثارة الانتباه إلى انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان في الصحراء. كما أن هذه الأصوات جاءت لتقلد المغرب مسؤولية كبيرة في مراقبة وتتبع الانتهاكات الجسيمة عموما وتلك التي تحدث في القارة الإفريقية خصوصا، نظرا لإنجازات المملكة ومكتسباتها وما حققته من تراكمات في هذا المجال، كما أن هذه الأصوات هي عربون محبة وتقدير للدور الريادي الذي يقوم به المغرب، ليس فقط من أجل احترام حقوق الإنسان، بل من أجل عمله الدؤوب الذي يهدف إلى تقارب الشعوب. لم يأت هذا عبثا، فقد عمل المغرب منذ أكثر من عقدين على الإقدام على خطوة اعتبرها البعض "مغامرة" عند إنشائه هيئة الإنصاف والمصالحة التي أعلن من خلالها أنه قادر على أن يتصالح مع نفسه من خلال نقد ذاتي لكل الممارسات السابقة، وهو ما لم يتم مثيل له في العالم العربي والإسلامي، وكثير من بلدان العالم، فضلا عن القارة الإفريقية. ولم تتوقف هذه "المغامرة" عند هذه المحطة، بل سرعان ما سيقدم المغرب، بكل شجاعة وهدوء، على خوض معركة العدالة الانتقالية التي يمكن لنا كمغاربة أن نقول بكل ثقة وافتخار أنها فريدة من نوعها في العالم. ويتم تتويج هذا المسار الحقوقي السياسي بإنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي تتردد عليه وفود من كل القارات من أجل الاطلاع والاستفادة من خبرته في هذا المجال، مع الإشارة إلى أن المجلس أقيم حسب مبادئ باريس، وتبنى العديد من البروتوكولات الدولية في مجال احترام الإنسان. ليضاف إلى هذه الرزمانة الثقيلة القانون المتعلق بتسوية وضعية المهاجرين الأجانب الموجودين في المغرب. بهذه الخطوات الثابتة يكون المغرب قد تمكن اليوم من فتح نافذة كبيرة لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان بالجزائر وفي غيتوهات الذل والعبودية والقهر والقمع بتندوف. وهي فرصة مناسبة لجعل المجتمع الدولي يركز انتباهه واهتمامه لما يجري حقيقة في الجزائر وفي محميتها المغلقة والمحصنة بالرمال والأسلاك المكهربة الشائكة للحيلولة دون التحاق المزيد من المحتجزين بوطنهم المغرب. تبقى الإشارة إلى أن هذه ثاني ولاية للمغرب في مجلس حقوق الإنسان الأممي بعد ولاية سنة 2006 التي تقلدها باعتباره عضوا مؤسسا، وكان يقوم بمهام نائب رئيس المجلس.

http://www.annahar.ma/spip.php?article5224

جمعيات دولية تراسل بنكيران في ملف حقوق الإنسان

طالبت بالتعاون مع خبراء الأمم المتحدة وتعزيز حرية الصحافة

ادريس اليزمي خلال استقبال ممثلة مؤسسة روبرت كنيدي لحقوق الإنسان (أرشيف)

ضمان محاكمات عادلة على يد قضاء مستقل، والتعاون مع خبراء الأمم المتحدة الذين عينهم مجلس حقوق الإنسان، وتعزيز حرية الصحافة وحماية الأطفال العاملين في منازل بشكل غير قانوني، هي المحاور الرئيسية للرسالة التي بعثتها منظمات حقوقية دولية وعربية إلى رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران بمناسبة فوز المغرب بكرسي في مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وقالت "مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان" و"منتدى الديمقراطية الإفريقي" و"مشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق افريقيا والقرن الإفريقي" و"مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" و"هيومن رايتس ووتش"، إن المغرب مطالب بهذه المناسبة بضمان محاكمات عادلة على يد قضاء مستقل، مضيفة أن دستور 2011 تضمن عدة أحكام قانونية ترمي إلى تعزيز استقلالية السلطة القضائية، وأن الملك محمد السادس قام بتعيين لجنة رفيعة المستوى للإصلاح القضائي، أجرت مشاورات واسعة واقترحت سلسلة من الإصلاحات في شتنبر الماضي، إلا أنه لم يتم إلى حد الآن اعتماد أي قوانين لتنفيذ الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في الدستور الجديد.

وفي السياق نفسه، عبرت الجمعيات عما أسمته القلق تجاه عشرات المغاربة، إن لم يكونوا مئات، الذين مازالوا يقبعون في السجن، بعد أن أدينوا بارتكاب جرائم في محاكمات غير عادلة وذات دوافع سياسية، داعية السلطات المغربية إما إلى الإفراج عنهم أو تمكينهم من محاكمات جديدة تضمن احترام حقوق المتهمين، بما في ذلك إجراء فحص شامل وغير منحاز في أي شكاوى بالتعرض للتعذيب.

وفي ما يخص حماية الأطفال العاملين كعمال منازل بشكل غير قانوني، قالت الجمعيات في الرسالة نفسها إن الحكومة اقترحت منذ ست سنوات مشروع قانون لتوسيع حقوق العمل لعاملات المنازل، إلا أنه لم يتم تبنيه بعد.

وفي غياب هذا القانون، تضيف الرسالة، مازلت العاملات لا يتمتعن بالحق في حد أدنى من الأجر، وبراحة أسبوعية، أو تحديد عدد ساعات العمل. وقالت إن آلاف الأطفال يعملون في المنازل الخاصة، أو "خادمات صغيرات"، وهو ما يعتبر انتهاكا للقانون المغربي الذي يمنع تشغيل الأطفال دون 15 سنة.

وقالت الرسالة إن فتيات لا تتجاوز أعمارهن ثماني سنوات يعملن إلى حدود 12 ساعة في اليوم، طيلة سبعة أيام في الأسبوع، براتب لا يتجاوز 100 درهم في الشهر. كما يتعرض بعضهن إلى الضرب، ويمنع الكثير منهن من الذهاب إلى المدرسة، وهو ما يحتم، تقول الرسالة، على المغرب تبني قانون شامل يعزز حقوق العمل لعاملات المنازل، وتعديل النسخة الحالية لمشروع القانون لضمان تناسبه مع اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن عاملات المنازل لسنة 2011 (الاتفاقية 189)، كما يتعين عليها أن تلتزم بدقة بسن 15 سنة كحد أدنى للعمل، بما في ذلك العمل في المنازل، وإنشاء منظومة فعالة لتحديد وإنهاء عمل عاملات المنازل اللاتي يعملن بشكل غير قانوني والمعرضات إلى انتهاك حقوقهن، وضمان تقديم المساعدة الملائمة لهن، وإرجاعهن إلى المدارس.

وحسب الرسالة نفسها، فإن المسؤولين وافقوا على تنظيم مزيد من زيارات مقرري الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى المغرب، إلا أنه لم يتم تحديدها بعد، لثلاثة مقررين معنيين بالسكن اللائق، والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، والصحة، وهنا تضيف الرسالة يتعين مواصلة تعاون السلطات مع مجلس حقوق الإنسان بالإسراع في تنظيم هذه الزيارات، والاستجابة بشكل فوري لطلب زيارة المقرر الخاص المعني بحرية تكوين الجمعيات والتجمع المعلق منذ 2011.

أما في ما يتعلق بتعزيز حرية الصحافة، فقالت رسالة الجمعيات نفسها إلى بنكيران، إن وسائل الإعلام الإلكترونية والمطبوعة في المغرب مازالت تواجه خطوطا حمراء تحول دون التطرق إلى بعض المواضيع الحساسة أو التعليق عليها، وتعزز ذلك بقوانين تفرض عقوبات بالسجن على جرائم التعبير غير العنيف عن الرأي.

ضحى زين الدين

افتتاح فعاليات الملتقى الجهوي الثاني للسينما وحقوق الإنسان بالقنيطرة

9552124

افتتحت، مساء يوم الثلاثاء بالقنيطرة، فعاليات الملتقى الجهوي الثاني للسينما وحقوق الإنسان بحضور عدد من الفعاليات السينمائية والثقافية والحقوقية. وتم خلال حفل افتتاح هذه التظاهرة، التي ينظمها النادي السينمائي بالقنيطرة، بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط -القنيطرة، من 12 إلى 16 نونبر الجاري، تقديم الشريط الوثائقي "العيش في تازمامارت" للمخرج الفرنسي دافي زيلبرفان (72 دقيقة - إنتاج سنة 2005)، والذي يتضمن شهادات عدد من المعتقلين السابقين بسجن تازمامارت ومعاناتهم ومحنتهم مع تجربة الاعتقال وكيفية تدبير الحياة داخل السجن لمدة 18 سنة من أجل التشبث بالحياة وتأثير هذه التجربة على حياة أسرهم وذويهم. وشهد افتتاح الملتقى الجهوي الثاني للسينما وحقوق الإنسان، الذي ينظم تحت شعار "الفن السابع في خدمة قضايا حقوق الإنسان"، حضور فعاليات سياسية وحقوقية وثقافية وسينمائية وجمعوية، إلى جانب عدد من قدماء ضحايا الاعتقال السياسي، فضلا عن نقاد ومخرجين سينمائيين من مصر ولبنان وتونس وفرنسا.

وقال رئيس النادي السينمائي بالقنيطرة المختار آيت عمر، خلال حفل الافتتاح، إن هذا الحدث السينمائي والحقوقي "يفرض علينا مجموعة من الالتزامات مستقبلا من أجل الرقي بهذه التظاهرة التي تنظم في إطار الوعي بأهمية الفن السابع في إشاعة قيم المواطنة وثقافة حقوق الإنسان والتعبير عن القضايا الإنسانية". وشدد عبد القادر أزريع، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط - القنيطرة، من جانبه، على أن الدورة الثانية للملتقى الجهوي للسينما وحقوق الإنسان تشكل لبنة أساسية من أجل الارتقاء بهذا المشروع إلى مصاف المهرجانات الوطنية. ونوه، في هذا السياق، بالتضحيات التي بذلها الفاعلون السياسيون والحقوقيون، ولاسيما منهم المعتقلون السابقون، من أجل الدفاع عن قيم الحرية والديمقراطية، داعيا المثقفين والمجتمع المدني إلى المساعدة في مشروع تحويل الملتقى الجهوي إلى مهرجان وطني تحتضنه مدينة القنيطرة.

من جهته، قال بوشعيب الجموسي، مدير الملتقى، إن اختيار شعار الدورة الثانية "الفن السابع في خدمة قضايا حقوق الإنسان" يندرج في إطار الإيمان بأن السينما هي "فن الحرية والجرأة والاحتفاء بالجمال وبالجسد والفن"، وأنها ليست قانونا أو مدونة سلوك يفرضها المبدع على المتلقي بقدر ما هي "وجهة نظر مختلفة تحرض على الحوار والتأمل وليس على الكراهية والقتل".

وأكد حرص الأندية السينمائية الوطنية، ولاسيما النادي السينمائي بالقنيطرة، على مواكبة الأعمال السينمائية التي تتطرق إلى مصير الإنسان وحرياته، منوها بالمخرجين الذين يراهنون على جعل السينما وسيلة للتعبير عن الفن والحرية والإبداع في مواجهة الجهل والتخلف و كل أشكال المس بكرامة الإنسان. وتتضمن الدورة الثانية للملتقى الجهوي الثاني للسينما وحقوق الإنسان برمجة مجموعة من الأفلام المتميزة على مستوى الموضوع والمقاربة مما سيفسح المجال للجمهور للاطلاع على تجارب أخرى في مجال السينما وحقوق الإنسان.

ويشتمل برنامج الملتقى، في هذا السياق، عرض أشرطة (العيش في تازمامارت) للمخرج الفرنسي دافي زيلبيرفان، و(شتي يادني) للمخرج بهيج حجيج من لبنان، و(الأستاذ) للمخرج محمود بن محمود من تونس، و(أحرار في سجن غزة) للمخرج خالد يوسف (مصر)، و(هم الكلاب) للمخرج هشام العسري من المغرب، إلى جانب تنظيم ندوة الملتقى تخصص لموضوع "الاعتقال والسجن في السينما"، ولقاء مفتوح حول تجربة الاعتقال السياسي مع الكاتب والروائي شريف حتاتة (مصر). كما سطرت الجهات المنظمة مجموعة من الأنشطة والعروض السينمائية بمختلف مدن جهة الغرب الشراردة بني احسن ولاسيما منها سيدي قاسم وسيدي سليمان ومشرع بلقصيري.

في وقفاتهم الاحتجاجية أمام وزارة الرميد ومجلس اليزمي والبرلمان

السلفيون يهاجمون حكومة بنكيران ويطالبون بمتابعة المسؤولين عن وفاة المعتقل بن الجيلالي

الرباط : كمال عمو

طالب سلفيون وعائلات السلفيين المعتقلين داخل السجون المغربية على خلفية قضايا الإرهاب خلال الوقفات الاحتجاجية الثلاث التي نظموها صبيحة أمس الخميس أمام كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة العدل والحريات والوقفة الثالثة أمام مقر البرلمان ، بملاحقة المسؤولين قضائيا عن وفاة المسن السلفي محمد بن الجيلالي الذي توفي بمستشفى محمد الخامس بمدينة مكناس بعد مرور 23 يوما من إضرابه عن الطعام المفتوح .

وخلال هذه الوقفات ردد المحتجون شعارات مناوئة لحكومة بنكيران وبالأخص ضد مصطفى الرميد وزير العدل والحريات و إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

من جهته أكد أحد المحتجين في تصريح خص به " رسالة الأمة " على أن هذه الاحتجاجات تأتي على خلفية وفاة محمد بن الجيلالي بسجن تولال 2 بمكناس حيث عينت " اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين" ، كافة المهتمين من عائلات ومعتقلين سابقين ومساندين وحقوقيين للمشاركة في هذا اليوم الاحتجاجي، بعد أن تنقلت لقاء صحفيا حضره حسن الكتاني المعتقل السابق في إطار قضايا الإرهاب ، الذي أبدى رأيه حول وفاة السلفي محمد بن الجيلالي بسجن تولال 2 بمكناس ، وحمل مسؤولية وفاة السجين المذكور إلى إدارة السجن التي "أهملت علاجه " وطالب بمحاكمة المسؤولين عن وفاته بعد أن وصفهم بـ"القتلة " كما شارك في اللقاء الذي نظمته اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين"، زوجة السلفي المتوفي ، التي سردت ما أسمته بت "معاناة زوجها مع ا لمرض، كما تدخلت خديجة الرياضي نائبة رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وطالبت بملاحقة المسؤولين سواء داخل السجن أو في حكومة بنكيران عن وفاة سجين داخل زنزانته .

اخيرا يشار إلى أن سلفيين خاضوا إضرابا إنذاريا عن الطعام لمدة 24 ساعة ، بالإضافة إلى عدم مغادرة باحة السجن ، احتجاجا على ما أسموه بـ "الإهمال الطبي" الذي طال سجينا سلفيا توفي بحر الأسبوع الجاري بسجن تولال 2 بمكناس .

سلفيّون يطالبون الدولة بتدخل عادل للحدّ من مُعاناة المُعتقلين

هسبريس – طارق بنهدا (عدسة منير المحيمدات)
الخميس 14 نونبر 2013 - 14:15

وسط صيحاتِ التّكبير والتهليل وشعارات غاضبة من سياسة الدولة صوب معتقلي "السلفية الجهادية" بالسجون، احتشد العشرات من السلفيّين والسلفيّات اليوم أمام مقرّي المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة العدل والحريات، في يوم احتجاجي يشمل برنامجه الوقوف أمام مقرّ البرلمان، يدعو إلى الاستجابة لمطالب المضربين عن الطعام من المعتقلين في إطلاق سراحهم وتسوية وضعيتهم.

بين "لا إله إلا الله.. منصورون بإذن الله" و"مكتوب على عَلَمنا.. الجلّاد طاغي في بلدنا" و"المجلس ديما خاينّا.. نقول لا للي قمعنا".. يتوسّطها شعار "الموت ولا المذلة"، صدحت حناجر المحتجين، أغلبهم من المعتقلين السابقين وعائلات القابعين وراء السجون والمتعاطفين معهم، بشعارات غاضبة أخرى تطالب بإسقاط قانون مكافحة الإرهاب، وإطلاق سراح جميع المعتقلين الإسلاميّين وتسوية أوضاعهم التي وصفوها بالمأساوية والكارثية.

وتقول اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميّين، المنظمة لليوم الاحتجاجي، إن الوقفات تأتي وفاءً لـ"الشهيد" محمد بن الجيلالي وتحمل في طياتها رسالة سِمَتُها " كفى قتلا وتشريدا وهضما لحقوق المعتقلين الإسلاميين بالسجون المغربية "، مشيرة إلى أن حقوق هؤلاء المعتقلين السجنية مهضومة، نظرا لإبعادهم عن عائلاتهم ووضعهم وسط معتقلي الحق العام إضافة إلى "حملات استفزازية" تقودها إدارة السجون، على حد تعبير اللجنة.

أحمد بلبركة، عضو المكتب التنفيذي للجنة المشتركة، قال لهسبريس إن الاحتجاج يأتي من أجل لفت الانتباه إلى الإهمال الطبي الذي يتعرض له المعتقلون المضربون عن الطعام داخل السجون طلبا لتنفيذ مطالبهم، مشيرا أن هناك 3 حالات "خطيرة" بسجن خريبكة المحلي وصلت إلى اليوم 43 من الإضراب المفتوح عن الطعام "مطالبهم بسيطة تتمثل في نقلهم بعيدا عن معتقلي الحق العام حيث التدخين والمخدرات والموسيقى".

وأضاف بلبركة أن غياب الحوار الرسمي مع المعتقلين يدفعهم إلى الدخول في إضراب عن الطعام، "إنه احتجاج مطلوب على سياسة المندوب السابق بنهاشم الذي أراد صهر المعتقلين الإسلاميين داخل الحق العام من أجل طمس الملف"، مضيفا "قانونهم يقول كلما عذب الجلاد كثيرا كلما ترقى في سلمه الوظيفي أكثر".

وطالب منسق المعتقلين الإسلاميين داخل السجون الدولة بحلٍّ عادل ومعقول لملف معتقلي السلفية الجهادية، معتبرا أن المبادرات التي طرحت في الساحة أخيرا لا ترقى إلى طموحات المعتقلين وعائلاتهم، "يجب أن يخضع من ثبُتت التّهم في حقهم إلى محاكمة عادلة.. لكن الأغلبية اعتقلوا لأفكارهم فقط، والحل هو الإفراج عنهم والاعتذار لهم"، يقول بلبركة لهسبريس.

http://hespress.com/societe/93875.html

من يستهدف عمل حقوق الانسان بالصحراء؟ اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بجهتي كلميم والداخلة ينظمان قافلة تضامنية نحو العيون ويجمدان أنشطتهما

كود / حميد بوفوس : كلميم
الجمعة 15 نونبر 2013 - 00:00

علمت "كود" من مصادر متفرقة، أن الخلاف القائم بين لجنة اليزمي بالعيون و رئيس قسم بولاية العيون، بات يأخذ مسارا له انعكاس خطير بالمنطقة، بعدما قررت اللجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان بمكتبي طانطان كلميم و الداخلة أوسرد تنظيم يوم غد الجمعة 15 قافلة تضامنية إلى مدينة العيون، لمؤازرة المكتب الإداري للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة. بعد تجميد نشاطهما هما الآخرين.

و أفاد مصادر متتبع للشأن الحقوقي بالصحراء لـ " كود " أن الأجواء مكهربة بين مصالح وزارة الداخلية واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون، و اليزمي قد يراسل الملك محمد السادس في الموضوع.

http://www.goud.ma/%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%81-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%9F-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82_a37099.html

حصري. اللجنة الجهوية للحقوق بالصحراء بدأت في تنفيذ قرار تجميد نشاطها بسبب خلاف بين رئيسها ومسؤول بولاية العيون (عريضة)

گود – العيون: حميد بوفوس
الخميس 14 نونبر 2013 – 16:00

يبدو أن اتجاه أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالصحراء، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الانسان إلى تجميد اللجنة، بعد خلاف مع مسؤول بولاية العيون، أصبح أمرا جديا، لما أقدمت صباح اليوم الخميس 14 نونبر الجاري، مجموعة الحماية باللجنة بالعيون، على إلغاء اجتماع تحضيري لرصد ومراقبة الوضع الحقوقي بالمنطقة.

وفي السياق ذاته، ظهرت عرائض تضامنية مع رئيس اللجنة، منها واحدة توصلت بها "گود" وتحمل توقيعات "مجموعة ضحايا الانتهاكات لحقوق الإنسان بالصحراء"، "تدين وبالإجماع"، سلوكات رئيس قسم الموارد البشرية بولاية العيون، التي لخصتها العريضة في "تحريض الضحايا على مدير اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون، وإهانة هذا الأخير".

الموقعون على العريضة ذاتها، شجبتا ما أسموه "التلاعبات التي يمارسها رئيس قسم الموظفين بولاية العيون، اتجاه الصحراويين، و تأكيدهم على خوض خطوات نضالية تصعيدية أمام مقر ولاية الجهة لفضح ما يروج له الموظف المذكور، و تنديدهم بالمحسوبية والزبونية الممارسة في هذا الملف" حسب إدعائهم.

http://www.goud.ma/%D8%AD%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%AF%D8%A3%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%AF_a37079.html

بيان اللجنة المشتركة بالمغرب أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان

رام الله – دنيا الوطن
على المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانِه المشكلة أن يتحملوا مسؤولياتهم

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على رسولنا الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين .

تنظم اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين هذه الوقفة الاحتجاجية أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان اليوم الخميس 14 نونبر 2013 على إثر وفاة المعتقل الإسلامي محمد بن الجيلالي رحمه الله تعالى نتيجة ترحيل تعسفي إلى سجن تولال 2 بمكناس بقيادة عبد العاطي بنغازي مدير الأمن والمنشئات العامة و وضعه وسط معتقلي الحق العام مع ما صاحب ذلك من إهمال طبي كبير وهو الرجل المسن المقعد المريض ما دفعه إلى خوض إضراب مفتوح عن الطعام فارق على إثره الحياة . و لتؤكد اللجنة على أن المعتقلين الإسلاميين بالسجون المغربية يعيشون أوضاعا كارثية جراء هذه الحملات الهمجية والترحيلات التعسفية والتي أتت على كل ما تبقى من حقوقهم السجنية . بل بلغ الأمر حد النفي والإبعاد للعديد من المعتقلين عن عوائلهم بمئات الكيلومترات كحالة عبد الرحيم بوضريف ومراد عيبوس وما يصاحب ذلك من تعريض عائلاتهم للتفتيش المهين والمعاملة القاسية إضافة إلى وضع هؤلاء المعتقلين المرحلين وسط معتقلي الحق العام في ظروف جد قاسية . مع تعريض بعضهم للضرب والتعسف ما دفع العديد منهم لخوض إضرابات مفتوحة عن الطعام .كإضراب المعتقلين الإسلاميين الثلاثة منذ 03 أكتوبر 2013 خالد أزيك ومحمد البتيخي و عبد الكريم عزو المرحلين تعسفيا من سجن أيت ملول بأكادير إلى سجن خريبكة . وإضراب المعتقلين بسجن المحمدية و عبد اللطيف الصالحي بسجن عين عائشة بإقليم تاونات .آخرها الإضراب المفتوح الذي يخوضه المعتقلون الإسلاميون بكل من سجن بوركايز بفاس والسجن المركزي بالقنيطرة منذ 11 نونبر 2013 . كما لا ننسى إضراب معتقلي أطلس إسني المتواجدين لوحدهم بحي معزول بالسجن المركزي بالقنيطرة .

وأمام هذه الأوضاع المأساوية تطالب اللجنة المشتركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه المشكلة بتحمل مسؤولياتهم والاضطلاع بدورهم المنوط بهم ، والمساهمة في إيقاف الظلم والاستهتار والإجهاز على الحقوق الذي يطال المعتقلين الإسلاميين بالسجون المغربية . و المساهمة في فتح سبل الحوار مع كل المعتقلين الإسلاميين المضربين عن الطعام و محاولة إيجاد حلول عادلة ومنصفة لمشاكلهم سواء على مستوى إيجاد حل لملفهم وإطلاق سراحهم أو على مستوى حقوقهم داخل السجن تفعيلا لاتفاق 25 مارس 2011 والذي كان الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أحد شهوده والذي قضى بتمتيع المعتقلين الإسلاميين بكافة حقوقهم في انتظار إطلاق سراحهم .

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/11/14/459161.html

جمعية وهبي تدعو إلى تنظيم الملتقى السنوي الأول لمنظومة العدالة

14 نوفمبر 2013 24 ساعة, شريط الأخبار

أش بريس/ متابعة

قرر مكتب جمعية هيئات المحامين بالمغرب إطلاق مبادرته للدعوة إلى عقد ''الملتقى السنوي الأول لمنظومة العدالة'' وذلك بدعوة مكونات منظومة العدالة إلى لقاء وطني سنوي للتشاور والتنسيق في إطار العمل المشترك والتشاركي فيما بينها، وفي إطار العمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، مع تخويل رئاسة الجمعية الاتصال في الموضوع بالفعاليات الجمعوية والنقابية المعنية داخل منظومة العدالة والتي عبر العديد منها عن مباركته المسبقة لهذه المبادرة.

وجاء إطلاق هذه المبادرة خلال الاجتماع العادي الذي عقده مكتب الجمعية في ضيافة هيئة المحامين بالدار البيضاء، يوم 9 نونبر الجاري المخصص للإعداد للمناظرة الوطنية حول القانون المنظم للمهنة، حيث تدارس الترتيبات النهائية لتنظيم المناظرة والتي ستنعقد يومي 15 و 16 من شهر نوفمبر الجاري في ضيافة هيئة المحامين بفاس، وبمشاركة 750 محام من جميع هيئات المحامين بالمغرب.

ومن أهم النقط المدرجة في جدول أعمال الاجتماع، حسب بلاغ توصلت ''أش بريس'' بنسخة منه، نقطة تتعلق بالوقفة الوطنية الاحتجاجية المزمع تنظيمها يوم 29 من شهر نونبر الجاري أمام البرلمان، وذلك '' في إطار مسلسل الدفاع عن الملف المطلبي للجمعية، وتعبيرا منها عن رفض مضامين الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة خاصة في شقه المتعلق بمهنة المحاماة، ومن أجل المطالبة بنظام تعويض منصف عن خدمات المساعدة القضائية والقانونية، إلى غير ذلك من نقط الملف المطلبي للجمعية''.

وأوضح البلاغ أن مكتب الجمعية صادق على كل من''النظام الموحد لبرامج التكوين والتكوين المستمر''. وعلى ''النظام الموحد للمكاتب الجماعية للمحامين المبتدئين (المشاتل)''.

كما قرر المكتب، يضيف المصدر، ''دعوة مؤسسات الجمعية الاستشارية للانعقاد (ندوة الرؤساء، وندوة النقباء) على أن يحدد مكان وتاريخ انعقادها في الاجتماع المقبل بعد التشاور مع الهيئات التي عبرت عن رغبتها في استضافتها ''، مشيرا إلى أن المكتب تدارس كذلك موضوع الاجتماع بالنقابة الديمقراطية للعدل ، في إطار التعاون والتنسيق المشترك، وبناء على رغبة الطرفين المشتركة، وتنفيذا لتوصية المؤتمر الثامن والعشرين للجمعية، بالتواصل مع جميع الإطارات التمثيلية داخل منظومة العدالة.

وناقش المكتب التقارير المقدمة إليه حولالاجتماع الأول للجنة القضائية وتتبع سير المحاكم المشتركة مع وزارة العدل يوم 08/11/2013 بمقر وزارة العدل برئاسة مدير الشؤون المدنية الأستاذ إبراهيم الأيسر، وهو الاجتماع الأولي الذي انعقد بعد توقف دام لحوالي سنتين، حيث تم الوقوف على مجمل أشغال اللجنة سابقا، وتم الاتفاق على تحديد جدول أعمال الاجتماع المقبل على أن تواصل اللجنة أشغالها داخل شهر من تاريخه على أن يحدد موعد الاجتماع بتنسيق بين رئاسة اللجنة ورئاسة الجمعية.

كما ناقش المكتب أشغال الجمعية العمومية والمجلس الإداري لاتحاد صناديق الودائع بفرنسا والمنعقد بمدينة مرسيليا يومي 18- 19 شتنبر 2013 (تقرير النقيب عبد الحق العزيزي)، وأشغال ندوة رؤساء هيئات محامي البحر الأبيض المتوسط بمدينة تاورمينا بإيطاليا بتاريخ 7- 8 شتنبر 2013 (تقرير النقيب عمر أبو الزهور)، بالإضافة إلى اتفاقية رجال القانون بحوض البحر الأبيض المتوسط المنعقدة بمدينة الرباط يومي 24 و 25 أكتوبر 2013 (تقرير الرئيس النقيب حسن وهبي)، وكذا أشغال اللجنة الرياضية وأنشطتها المبرمجة (تقرير النقيب مصطفى سندال).

وفي آخر الاجتماع، بعدما قرر مكتب الجمعية إطلاق مبادرته للدعوة إلى عقد ''الملتقى السنوي الأول لمنظومة العدالة، واصل أشغاله، بصفته مجلسا إداريا لمعهد الجمعية لحقوق الإنسان واستمع إلى تقرير قدمه مدير المعهد الأستاذ النقيب عبد الحق العزيزي حول برنامج عمل المعهد وحول الاتفاقية السنوية مع وزارة العدل في إطار دعم الجمعيات الحقوقية، وحول توقيع اتفاقية الشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمصادق عليها من طرف المكتب، وحول آفاق برنامج عمل المعهد برسم سنة 2014

http://www.achpress.com/%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%87%D8%A8%D9%8A-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86/

رئيس قسم الموارد البشرية بولاية العيون يفجر حرب حقوقية جديدة

أضيف في 14 نونبر 2013 الساعة 57 : 16

صحراء نيوز – د. أم الفضلي
توصلت جريدة صحراء نيوز بنسخة من بيان ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالصحراء – حاملي توصيات الادماج الاجتماعي – يتضامنون فيه مع المدير التفيذي للجنة الجهوية لحقوق الانسان بالعيون – السمارة سيدي محمد سالم سعدون لما تعرض له من طرف المدعو " زيدان " رئيس قسم الموارد البشرية بولاية العيون بوجدور من سب و شتم و وتجريح بالفاظ نابية حاطة بالكرامة في حق المؤسسة و مديرها . و اعلن الضحايا تضامنهم التام و المطلق مع الناشط الحقوقي سيدي محمد سالم سعدون لما عرف عنه من ثقة ووضوح في مساره المهني . و في ختام البيان طالبوا بوقف خروقات و استفزازات موظف الولاية و تلاعباته ، مع التأكيد على خوض كافة الاشكال الاحتجاجية أمام مقر الولاية لفضح مع يروج له رئيس قسم الموارد البشرية للنيل من الصحراويين.

http://sahranews.com/news8087.html

صحيفة الناس

محمد الصبار: إشكالية مدونة التشغيل مرتبطة بالتطبيق و مساءلة من يخرقون نصوصها

3/33

خالد بوبكري

قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار إن التحدي الكبير أمام نجاعة الترسانة القانونية المرتبطة بمقتضيات مدونة الشغل ومشروع القانون الخاص بعمال المنازل والنص القانوني، الذي يتضمن لائحة الأشغال الممنوعة على الأطفال والنساء والأجراء المعاقين، هو إشكالية التطبيق والتتبع وإعمال التدابير الحمائية التي تتضمنها، ومساءلة من قد يخرقون هذه النصوص أو لا يحترمونها وترتيب الجزاءات في حقهم، علاوة على التزام الحكومة بتقديم التقارير الدورية المتعلقة بها في حينها، وتنفيذ التوصيات التي قد تصدر إليها من لدن اللجن المعاهداتية المختصة، وهذه من مجالات اختصاص المجلس الوطني، حسب النص القانوني المنظم لمجالات عمله، والتي لن يتردد لحظة في الحرص على تنفيذها.

وأضاف في كلمته، خلال اليوم الدراسي الذي نظمه الفريق الفدرالي للوحدة والديمقراطية بمجلس المستشارين، في موضوع «مدونة الشغل بعد مرور عشر سنوات على صدورها» أن المجلس يلاحظ استمرار غياب القوانين التطبيقية المتعلقة ببعض مقتضيات مدونة الشغل مثل حرية العمل النقابي والحق في الإضراب، وضعف إنفاذ القوانين التنظيمية المتعلقة بالنظافة والصحة، خاصة في القطاع غير المهيكل.

وصرح أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيقدم، بمناسبة دراسته لمشروع القانون المحدد لشروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين والمحال عليه من لدن المجلس المستشارين، عدة ملاحظات وتوصيات ضمن المذكرة التي يعدها في هذا الصدد، ومن الأولوياتها استكمال انخراط المغرب في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، إعمالا لمقتضيات المادة 4 من مدونة الشغل، ولا سيما اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين رقم 189، والحرص على ملاءمة بعض أحكام مشروع القانون المذكور مع الضمانات القانونية المشتركة التي تنص عليها مدونة الشغل.

كما شدد على ضرورة خلق توازن بين انشغالين أساسيين هما ما تقتضيه مستلزمات التنافسية التي تدفع المقاولات إلى إحداث تغييرات مستمرة من جهة، وضرورة تأمين وحماية حقوق الأجراء. لكن يبقى تحقيق هذا التوازن صعبا خصوصا في ضوء الإكراهات التي تحد من الحقوق النقابية، أهمها عدم تصديق المغرب على الاتفاقية رقم 87 لسنة 1948 الخاصة بالحرية النقابية وبحماية حق التنظيم النقابي، إلا أن المغرب لم يصادق بعد عليها على غرار الاتفاقية رقم 102 لسنة 1952 ، المتعلقة بقانون الحد الأدنى للضمان الاجتماعي. كما لا يزال مطروحا على الحكومة إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي المتعلق بما يُعتبر عرقلة لحرية العمل، ويتضمن عقوبات سالبة للحرية، مما يعد حدا من حق دستوري هو الحق في الإضراب... .

ونبه الصبار إلى أن هناك اتفاقية جديدة مرتبطة «باتفاقية حقوق العمال المنزليين» رقم 189، التي تمت المصادقة عليها سنة 2011 ودخلت حيز التطبيق على المستوى العالمي، في 5 شتنبر الماضي، غير أن المغرب لم ينضم إليها بعد، وهي مناسبة لدعوة الحكومة إلى الإسراع بالانضمام لهذه الاتفاقية الهامة وإعمال مقتضياتها حماية لفئات عريضة من المواطنات والمواطنين المعنيين، التزاما من بلادنا بإعمال المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان وملاءمة منه للآليات القانونية الوطنية مع مقتضياتها.

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
مدير النشر: علي ليلي

آلية دائمة للتشاور حول سياسة المغرب الجديدة للهجرة

الرباط : هند رزقي

قال أنيس بيرو الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة أمس (الخميس) في الرباط، إن الوزارة تعتزم وضع آلية دائمة للتشاور حول المبادرة الملكية بشأن السياسة الجديدة للهجرة في المغرب سيتم العمل حولها بشكل جماعي مع مختلف المتدخلين في هذا المجال.

وأوضح الوزير في لقاء جمعه بممثلي المجتمع المدني بخصوص الهجرة في المغرب، إن هذه السياسة، التي تكتسي أهمية بالغة ولقيت ترحيبا من قبل المجتمع الدولي، تقتضي انخراط جميع المعنيين لتفعيلها وتعبئة المجتمع المدني حولها، وعقد لقاءات دورية منتظمة بين الوزارة وهذه الهيآت بشأنها.

وأضاف الوزير أن التوجيهات الملكية واضحة بشأن المقاربة التي يتعين اعتمادها في ما يتعلق بهذه السياسة الجديدة للهجرة، فضلا عن أهمية بعد حقوق الانسان والبعد الانساني لتدبير هذه الظاهرة، لافتا إلى أن المغرب كان على الدوام أرضا للهجرة وحسن الضيافة واختلاط الثقافات.

وأشار إلى أن العملية الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية تمتد لسنة كاملة (2014) بهدف تسوية وضعية أكبر عدد ممكن من المهاجرين واللاجئين، موضحا أن الطلبات التي يمكن أن ترفض تسوية وضعيات أصحابها سيكون بمقدور المعنيين بها اللجوء إلى لجان وطنية للاستئناف يلعب فيها المجلس الوطني لحقوق الانسان وجمعيات المجتمع المدني دورا محوريا.

ومن جهته، قال المحجوب الهيبة المندوب الوزاري لحقوق الإنسان إن مقاربة جانب التأهيل التشريعي والمؤسساتي بخصوص السياسة الجديدة للمغرب حول الهجرة تشمل العديد من العناصر الأساسية تتمثل في طابعها الشمولي المبني على الجانب الحقوقي، والالتزامات الدولية للمغرب، والممارسات الفضلى في هذا المجال، وتطوير شراكات متجددة، وإشراك المجتمع المدني، فضلا عن عناصر المواكبة ممثلة في بنيات الاستقبال والموارد البشرية ومكتب اللاجئين وعديمي الجنسية.

وزاد قائلا، إن لجنة فرعية تابعة للمندوبية باشرت تجميع الوثائق الأساسية والمرجعية (الوثائق الدولية والاتفاقيات الإقليمية والاجتهادات القضائية وآليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان) لإعداد الأوراق التأطيرية والانفتاح على الممارسات الفضلى في هذا المجال.

وكان المغرب قد أعلن الاثنين الماضي عن إطلاق عملية استثنائية لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية بالمملكة، خلال الفترة ما بين فاتح يناير و31 دجنبر من السنة المقبلة، لتنفيذ التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالسياسة الجديدة للمملكة في مجال الهجرة.

اللجنة الجهوية للحقوق بالصحراء بدأت في تنفيذ قرار تجميد نشاطها بسبب خلاف بين رئيسها ومسؤول بولاية العيون

الدار البيضاء في : 14-11-2013

كازابرس : نحن لا نغطي الخبر بل نكشف عنه

يبدو أن اتجاه أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالصحراء، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الانسان إلى تجميد اللجنة، بعد خلاف مع مسؤول بولاية العيون، أصبح أمرا جديا، لما أقدمت صباح اليوم الخميس 14 نونبر الجاري، مجموعة الحماية باللجنة بالعيون، على إلغاء اجتماع تحضيري لرصد ومراقبة الوضع الحقوقي بالمنطقة.

وفي السياق ذاته، ظهرت عرائض تضامنية مع رئيس اللجنة، منها واحدة توصلت بها "كازا بريس " وتحمل توقيعات "مجموعة ضحايا الانتهاكات لحقوق الإنسان بالصحراء"، "تدين وبالإجماع"، سلوكات رئيس قسم الموارد البشرية بولاية العيون، التي لخصتها العريضة في "تحريض الضحايا على مدير اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون، وإهانة هذا الأخير".

الموقعون على العريضة ذاتها، شجبتا ما أسموه "التلاعبات التي يمارسها رئيس قسم الموظفين بولاية العيون، اتجاه الصحراويين، و تأكيدهم على خوض خطوات نضالية تصعيدية أمام مقر ولاية الجهة لفضح ما يروج له الموظف المذكور، و تنديدهم بالمحسوبية والزبونية الممارسة في هذا الملف" حسب إدعائه

http://www.casapress.net/afficher.php?id=4764

Quelle analyse pour la régularisation des clandestins au Maroc ?

2013-11-14 | Maroc

Le Maroc vient de mettre en place les procédures, les structures, les moyens humains et administratifs pour la régularisation des clandestins venus majoritairement de pays subsahariens. Cette opération qui constitue une première dans un pays du Sud, apporte une réponse temporaire à plusieurs questions. Toutefois, une telle opération présente plusieurs risques à maîtriser comme celui de l'incitation de nouveaux clandestins et de la gestion de des recalés.

En effet, le Maroc se devait d'agir vu que le nombre de clandestins a atteint un chiffre significatif estimé entre 25 000 à 45 000 personnes. De plus, cette première génération d'immigrés est entrain de donner naissance à une nouvelle génération d'enfants nés et scolarisés dans le privé au Maroc. Aussi, plusieurs subsahariens se sont intégrés au Maroc, parlant le dialecte local et exerçant une profession régulière.
C'est ainsi que rapport très critique du CNDH a amené le gouvernement à concocter cette stratégie de régularisation qui concernera six catégories d'étrangers. Il s'agira des étrangers conjoints de ressortissants marocains justifiant d'au moins deux ans de vie commune, des étrangers conjoints d'autres étrangers en résidence régulière au Maroc et justifiant d'au moins 4 ans de vie commune, des enfants issus des deux cas susvisés, des étrangers disposant d'un contrat de travail effectif d'au moins 2 ans, des étrangers justifiant de 5 ans de résidence continue au Maroc, et des étrangers atteints de maladies graves et se trouvant sur le territoire national avant le 31 décembre 2013.
Pour traiter les demandes de régularisation, des "bureaux des étrangers" vont être créés dans chaque préfecture et province du Maroc. De plus, une "commission nationale de recours" sera également instituée avec la participation du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH). Notons que 850 migrants reconnus comme demandeurs d'asile par le Haut commissariat aux réfugiés (HCR) seront automatiquement régularisés. Cette opération massive de régularisation aura lieu du 1er janvier au 31 décembre 2014.
Une telle opération devrait donc résoudre les cas à priori faciles et gérables. Toutefois, trois questions structurelles risquent de se poser (1) comment démanteler et surveiller les filières de passeurs. (2) comment gérer la communication pour éviter que certains clandestins potentiels ne sautent le pas en pariant sur une régularisation prochaine. (3) quelle issue réserver, aux recalés de la régularisation qui ne satisfont pas les critères. En particulier, plusieurs clandestins exercent des métiers libéraux informels quand d'autres sont mariés par la voie traditionnelle sans formalisme.

En conclusion, le Maroc a fait preuve, à travers cette opération de régularisation, de son attachement aux principes et valeurs liées aux droits de l'Homme, à la démocratie, à la paix et au développement et à la croissance partagée. Toutefois, une action en amont devrait être pensée pour capitaliser sur cette opération et lancer une stratégie nationale structurelle en matière d'accueil et d'intégration d'immigrés.
http://www.flm.ma/warticle.php?id=1099